مقام يقتضيها مع علاقة من صواحب اخرى بل تستوى هى وما شاكلها فى اصل الفن مع تلك الصواحب وبعد ان ضبط
مقتضيات الاحوال اجمالا ليعين على ضبطه بعد الشروع فى الفن تفصيلا ويتمكن فى النفس فضل تمكن ورغب
فى ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها وارتفاع شان الكلام فى الحسن المقصود المعتبر عند عظماء الوب
والقبول عندهم فان المقصود فى هذا الفن ينساق اليه وان كان للكلام اقسام حسن وقبول سواه فحسن
الكلام عند من هو طالب انكشاف الشئ على ما هو عليه بصدقه وقبوله بحسنه وعند من هو مطمح نظره النشأة
الباقية بنفعه فى النشأة الباقية بمطابقته للاعتبار المناسب للمقام كما يشهد به قول الفتاح وارتفاع
شان الكلام فى الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليق به وكانه قال المص وانحطاطه
بعدمها اصلاحا لكلام حيث اورد عليه ان الانحطاط ليس بالمطابقة واجيب بان فى كلامه حذفا
والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به وعدم مصادفته فابدان فى كلامه ليكون اماليا لما قدر
فى كلام الفتاح لا لاصلاحه واورد عليه ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لا ارتفاعه وعدم الحسن والقبول
واساسا بعدمها لا الانحطاط فيهما ونحن ندفع الثانى بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول لا الانحطاط
فيهما ونحن ندفع الثانى بان المراد الانحطاط فى الحسن والقبول لا الانحطاط فيهما حتى يقتضى ثبوت الحسن
فى غير المطابق ومن التزم ان الحسن والقبول يجوز تحصلا بالفصاحة عند المص فيدفع الاول ايضا
عن عماسيحكم به المص من ان غير المطابقة للاعتبار المناسب ملحق باصوات الحيوانات ونقول فى دفع الاول
ان الارتفاع فى الحسن والقبول لثبوتهما بالمطابقة الا انه بمطابقة ارفع يعلم بذلك بمعرفة ان اصلهما
بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول
والقبول بعدمها والمراد بالكلام الكلام الفصيح على ما ذهب اليه الشارح متمسكا بانه اشارة الى ما سبق وفيه
ان السابق صريحا هو الكلام المطلق حيث قال والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وفى ضمن
تعريف البلاغة الكلام الفصيح المطابق فيحمل الكلام الى الفصيح دون المطلق والفصيح البليغ خفاء ونحن
نصرفه الى الكلام البليغ ولا مانع عنه بعد شرح قوله وانحطاطه على ما سبق والمراد بالحسن الذاتى لانه الكامل
المعتد به فينصرف اليه فلا يرد انه قد يرتفع الا فى الحسن والقبول بالمحسنات البديعية بقى ههنا بحث لانه

منه وهو

منه وهو انه كيف تزيد مطابقة كلام حتى يرتفع فان اكتفى فى البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال
حتى يكون الكلام بليغا اذا روعى فيه حال وان فات فيه احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام
آخر مما لا خفاء فى تحقيقها لكن الظاهر ان المراد بقولهم البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقته لكل ما
هو مقتضى الحال لانه المتبادر للاوثق بالاعتبار ولئن لم يكتف وشرط فى البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات
الحال كلها فمزية المطابقة بان يكون احوال كلام اكثر من احوال كلام آخر فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
متفرع على قوله فارتفاع شان الكلام والمقصود منه التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال الا موجبه
الذى يمتنع ان ينفك عنه كما يقتضيه المقتضى وانما اطلق المقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام فى نظر
البليغ كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه فلا يجد بدا منه لكن التفرع خفى فبينه بان ارتفاع شان الكلام
فى الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره فلهذا كان الاعتبار المناسب
مقتضى الحال اذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شان الكلام به فى الحسن الخارج عن حد
البلاغة ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع بغير الاعتبار المناسب ونبه الشارح
المحقق بان التفريع تحقيقه مقدمة معلومة وهى انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة
المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التى هى فى قوة الا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المصدر
المضاف الى المعرفة للاستغراق تستفاد الحصر منه يقتضى اتحاد افرادهما اذ لولا اتحاد افراد مقتضى الحال
والاعتبار المناسب لبطل احد الحصرين او كلاهما هذا كلامه ولا يخفى انه منقوض بصحة الحصرين
فى قولنا لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وقولنا لا صلوة الا بالنية والشارح بنفسه اوضح فيما كتب
فى حاشية هذا المقام مراده ووافقه السيد السند فقال اما بطلان احد الحصرين ففيما اذا كان بين مقتضى
الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر فى الاخص ضرورة تحقق الارتفاع
بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين ففيما اذا كان بينهما مباينة او عموم من وجه فانه يصدق
كل منهما بدون الاخر فلا يصح الحصر فى هذا وفيه ان اللازم ليس الا بطلان احد الحصرين كما لا يخفى ولا يتعين
البطلان فى الاخص لاحتمال بطلان الحصر فى الاعم باعتبار الجزء الثبوتى للحصر ثم قال وفيه نظر واضحه

Copyright © King Saud University